محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

صدر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: [2023] QIC (F) 7

لدى محكمة قطر الدولية

الدائرة الابتدائية

التاريخ: 8 مارس 2023

الدعوى رقم: CTFIC0024/2022

شركة بنك عودة ذ.م.م

المدعية

ضد

شركة بن عمران للتجارة والمقاولات ذ.م.م

المدعى عليها الأولى

كي إتش القابضة

المدعى عليها الثانية

الحُكم

هيئة المحكمة:

القاضي اللورد آرثر هاميلتون

القاضي فريتز براند

القاضي علي مالك، مستشار الملك

الأمر القضائي

1. قبول الدعوى باستصدار حكم مستعجل بشأن التسهيل المباشر والتسهيلات غير المباشرة.

2. في ما يتعلق بالتسهيل المباشر، أمرت المحكمة بإلزام كل من المدعى عليها الأولى والثانية بالتضامن بما يلي:

   i. أصل المبلغ القائم كما في 16 فبراير 2023، متضمنًا الفائدة المرسملة سابقًا، بقيمة 19,988,460.00 ريال قطري.

   ii. والفائدة المتراكمة حتى 16 فبراير 2023، التي لم تتم رسملتها سابقًا، بقيمة 57,578.08 ريال قطري.

   iii. وفائدة بمعدل 6.5% سنويًا اعتبارًا من 16 فبراير 2023 حتى تاريخ السداد.

   iv. ورسوم إدارية بقيمة 175,000.00 ريال قطري تستمر على أساس سنوي.

3. في ما يتعلق بالتسهيلات غير المباشرة، أمرت المحكمة بأن تقدم المدعى عليها الأولى، في غضون 14 يومًا من تاريخ صدور هذا الحكم، ضمانات نقدية لتغطية الكفالات والفائدة والعمولات وفق ما هو محدد على النحو التالي:

   i. مبلغ وقدره 13,491,522.00 ريال قطري (يمثل إجمالي أصل مبلغ ضمان حسن التنفيذ وضمان الدفعة المستبقاة)؛ بالإضافة إلى،

   ii. عمولات إجمالي التسهيلات المستحقة عن عام 2023 (وهو التاريخ المفترض أن تنتهي فيه مدة التسهيلات غير المباشرة)، بمعدل 1.7% سنويًا.

4. يتم دفع هذه المبالغ كضمان في حساب مغلق لدى البنك المدعي على سبيل الضمان من أجل ضمان التسهيلات غير المباشرة ما لم يتم الإفراج عن الكفالات رسميًا من قبل المستفيد المتمثل في هيئة الأشغال العامة (أشغال).

5. إذا تبين عدم تحمل أي التزامات فعلية بموجب الكفالات، فيجب رد أي ضمانات مدفوعة بموجب الفقرة 3 من هذا الأمر إلى المدعية الأولى.

6. في حالة إخفاق المدعى عليها الأولى في الامتثال للفقرة 3 أعلاه، يتعين على المدعى عليها الثانية بموجب الكفالة المبرمة بتاريخ 2015 تقديم الضمان النقدي المبين أعلاه في غضون 21 يومًا من تاريخ صدور هذا الحكم.

7. حكمت المحكمة لصالح البنك بالتكاليف المعقولة التي تكبدها في هذه الدعوى المقامة ضد المدعى عليهما الأولى والثانية بالتضامن والتكافل. ومن المقرر تقييم هذه التكاليف (في حال عدم الاتفاق عليها) من قبل رئيس قلم المحكمة.

الحُكم

معلومات أساسية

1 الشركة المدعية، شركة بنك عوده ذ.م.م (**"البنك"**)، هي شركة مؤسسة وفقًا لقوانين مركز قطر للمال ومسجلة في السجل التجاري تحت رقم 00027. وقد أقامت هذه الدعوى ضد المدعى عليها الأولى، شركة بن عمران للتجارة والمقاولات ذ.م.م (**"شركة بن عمران"**)، والمدعى عليها الثانية، شركة كي إتش القابضة (وهي كيان له شخصية اعتبارية)، ويمثلها مديرها الشيخ خالد حمد آل ثاني.

2 يسعى البنك إلى استصدار حكم مستعجل وفقًا للمادة 22.6 من الأنظمة والقواعد الإجرائية للمحكمة (**"القواعد"**) وتوجيه الممارسة رقم 2 لسنة 2019 بشأن الحكم المستعجل.

3 على الرغم من أن شركة بن عمران وشركة كي إتش القابضة قد تم إخطارهما حسب الأصول بالدعوى وهذا الطلب، إلا أنهما لم تشاركا في الدعوى سواء شفهيًا أم كتابيًا، ولم تحاولا دحض هذه الدعوى.

4 في 16 فبراير 2023، عُقدت جلسة استماع شفوية عن بُعد بشأن طلب استصدار حكم مستعجل، وقد قدمت فيها السيدة/ ديب دفوعات شفوية نيابة عن البنك. وعقب هذا الجلسة، تم تقديم مسودة لصيغة الأمر بناءً على طلب المحكمة.

العقود

5 في ما يلي بعض المعلومات الأساسية عن الدعوى. بموجب خطاب العرض الصادر بتاريخ 14 سبتمبر 2015 (**"خطاب العرض"**)، والذي قبلته شركة بن عمران، منحت المدعية لشركة بن عمران تسهيلات بنكية بقيمة 46,200,000 ريال قطري. وتنقسم هذه التسهيلات إلى جزأين، أحدهما تسهيل مباشر تم سحبه بقيمة 18,638,941 ريالاً قطريًا (**"التسهيل المباشر"**)، والآخر عبارة عن تسهيلات غير مباشرة تتعلق بضمان حسن تنفيذ وضمان دفعة مستبقاة (يشار إليهما معًا باسم **"الكفالات"**؛ **"التسهيلات غير المباشرة"**). وبلغ إجمالي التسهيلات غير المباشرة الممنوحة من البنك 13,491,522 ريالاً قطريًا.

6 يتمثل الفرق بين التسهيل المباشر والتسهيلات غير المباشرة في أن التسهيلات المباشرة هي في جوهرها أموال يتم إقراضها عن طريق السحب على المكشوف، في حين ترتبط التسهيلات غير المباشرة بتمويل محفظة مشروعات، حيث تتعلق بالكفالات المقابلة التي أصدرها البنك إلى بنك الدوحة، إذ لم يقبل المستفيد (المشار إليه أدناه) سوى الكفالات الخاضعة لإشراف مصرف قطر المركزي.

7 تتمثل المطالبة المتعلقة بالتسهيلات غير المباشرة في أن تقدم شركة بن عمران ضمانات نقدية لالتزامات البنك المقررة بموجب الكفالات. وتظل هذه الالتزامات عبارة عن التزامات محتملة إلى حين تقديم أي طلب بالدفع بموجب الكفالات.

8 كانت شروط خطاب العرض خاضعة صراحة لاتفاقية سابقة مبرمة بتاريخ 4 فبراير 2015 بين البنك وشركة بن عمران (**"اتفاقية المدين"**)، وهي اتفاقية مفصلة حددت عددًا من الشروط التي اتفق عليها كل من البنك وشركة بن عمران. وتتعلق المادة 14 من اتفاقية المدين بـ "*خطابات الضمان والكفالات*".

9 بموجب المادة 14 (3) من اتفاقية المدين، وافقت شركة بن عمران "*عند الطلب بشكل نهائي وغير مشروط*" على ما يلي:

أداء وتنفيذ، وضمان أداء وتنفيذ، أي عمل أو فعل أو أمر أو شيء قد يطلبه البنك للحصول على ضمانات إضافية ولتعويض البنك عن أي تبعات تترتب على الكفالة المذكورة، وكذلك على وجه الخصوص من

دون الإخلال بعموم ما سبق، إيداع ضمانات نقدية أو أي ضمانات أخرى يقبلها البنك ومبلغ كافٍ لتغطية إجمالي الالتزامات والواجبات المقررة بموجب تلك المعاملة، على أن يتم هذا الإيداع لدى البنك في غضون ثلاثة (3) أيام عمل من طلب البنك.

10 يُعد الغرض التجاري من هذا الحكم واضحًا، وقد طلب البنك ضمانات من شركة بن عمران من أجل تعويض تعرضه للمخاطر في حالة تلقيه مطالبة أو مطالبات صحيحة بموجب الكفالات من هيئة الأشغال العامة (**"أشغال"**)، وهي الجهة المستفيدة من تلك الكفالات.

11 حدد خطاب العرض الصيغ التعاقدية المتعلقة بالفائدة والعمولة، ونص أيضًا على رسوم إدارية سنوية بقيمة 35,000 ريال قطري. وتم دفع آخر رسوم إدارية في عام 2018 في حين لم تُدفع أي رسوم للسنوات التالية (2019 و2020 و2021 و2022).

12 يتكون الضمان بموجب خطاب العرض من عنصرين. أولاً، أبرم البنك وشركة بن عمران في 5 فبراير 2015 اتفاقية بعنوان "*عقد التنازل عن المستحقات*"، تنازلت بموجبها شركة بن عمران بشكل نهائي لصالح البنك عن المستحقات الناتجة عن العقود المبرمة بين شركة بن عمران وهيئة الأشغال العامة.

13 ثانيًا، قدمت شركة كي إتش القابضة كفالة مؤسسية بتاريخ 4 أكتوبر 2015 ("*الكفالة المبرمة بتاريخ 2015*") تغطي 100% من التسهيلات الممنوحة بموجب خطاب العرض. وقد بلغت قيمتها وفق ما ورد في خطاب العرض 46,200,000 ريال قطري. وبموجب البند 1 من الكفالة المبرمة بتاريخ 2015، تغطي الكفالة التزامات شركة بن عمران تجاه البنك "*المستحقة أو التي قد تصبح مستحقة للبنك، بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة لكل الصفقات المبرمة مع البنك أيًا كانت طبيعتها.*" وهذه الصيغة شاملة للغاية وتغطي بشكل واضح مسؤوليات شركة بن عمران بموجب خطاب العرض. وليس من الضروري تحديد الشروط التفصيلية للكفالة المبرمة بتاريخ 2015، بخلاف الإشارة إلى أن البنك غير مطالب برفع دعوى ضد شركة بن عمران قبل المطالبة بموجب الكفالة المبرمة بتاريخ 2015.

المطالبات

14 توضح صحيفة الدعوى المقدمة من قبل البنك تفاصيل مطالبات البنك ضد شركة بن عمران وشركة كي إتش القابضة.

15 توضح صحيفة الدعوى التسهيل المباشر والتسهيلات غير المباشرة وتشير إلى اكتمال المشروع، موضوع هذه التسهيلات. وتشير إلى تجديد الكفالات عند انتهائها، ووجود احتمالية كبيرة بأن يتم التنفيذ على هذه الكفالات من قبل هيئة الأشغال العامة.

16 ترد تفاصيل المبالغ المستحقة على شركة بن عمران (والمكفولة من قبل شركة كي إتش القابضة) في مذكرة البنك والوثائق الداعمة (في الصفحات 7-12 من حافظة المستندات المقدمة في جلسة الاستماع). وهي مدعومة بإقرار بصحة الإفادة مقدم من قبل أورور ديب التابعة لشركة دي آند سي ليجال سيرفيسيز إل إل سي، محامي البنك في هذا القضية. وفي 12 فبراير 2023، قدم البنك مذكرة أخرى تناولت بعض المسائل التي حددتها المحكمة.

17 في 10 فبراير 2020، أرسل البنك خطابًا إلى شركة بن عمران (مع إرسال نسخة إلى شركة كي إتش القابضة) يطلب فيه تسوية المبالغ المستحقة ويؤكد أنه سيقوم برفع دعوى في حالة عدم السداد.

18 في 1 مارس 2020، ردت شركة بن عمران باعتذار عن عدم الوفاء بالتزاماتها، مشيرة إلى أنها تحتاج إلى مدة تتراوح من 6 إلى 9 أشهر لتسوية رصيد السحب على المكشوف حيث تتوقع أن تحصل على مدفوعات من هيئة الأشغال العامة قبل نهاية العام.

19 بعد الشروع في إقامة الدعوى، استفسرت شركة بن عمران من البنك في 25 أغسطس 2022 عن المبلغ المستحق، ورد البنك عليها في 27 سبتمبر 2022 موضحًا تفاصيل المديونية المستحقة.

القرار

20 نظرًا إلى عدم تقديم أي دفوع من قبل شركة بن عمران أو شركة كي إتش القابضة، يكفي القول بأن المحكمة لم يتم إحالتها إلى أي مادة قد تشير إلى وجود أي دفوع. وتقدم المحكمة ملاحظات موجزة بشأن المطالبات.

21 أولاً، المطالبة بالتسهيل المباشر هي مطالبة بأموال مستحقة وواجبة السداد من شركة بن عمران، وقد منح البنك شركة بن عمران مهلة للدفع ولكنه غير ملزم بمنح أي مهلة.

22 ثانيًا، المطالبة بالتسهيلات غير المباشرة هي مطالبة بضمانات لدعم الالتزامات المحتملة بموجب الكفالات التي تم تمديدها عدة مرات. ومن الواضح أن للبنك الحق في المطالبة بدفع الأموال المطالب بها. وقد أشار البنك إلى أنه سيتم وضع أي أموال مدفوعة في حساب مغلق ويوافق على رد تلك الأموال إلى شركة بن عمران في حال عدم تقديم أي مطالبات بالفعل بموجب الكفالات.

23 ترى المحكمة أن صيغة الأمر يجب أن توضح أنه في حال عدم تحمل أي التزامات بالفعل بموجب الكفالات، فيجب رد أي ضمانات إلى شركة بن عمران.

24 أخيرًا، المطالبة بموجب الكفالة المبرمة بتاريخ 2015. تُعد شروط الكفالة المبرمة بتاريخ 2015 شاملة، لذا فإنها تغطي المطالبات المتعلقة بالتسهيل المباشر والتسهيلات غير المباشرة.

25 اطمأنت عدالة المحكمة إلى أن البنك يستحق الحصول على حكم مستعجل بشأن المبالغ المطالب بها. وقد تم إثبات المبالغ المطالب بها حسب الأصول من قبل البنك ولم يتم الاعتراض عليها.

26 ليس لدى المدعى عليهما أي احتمال لتقديم دفاعات ناجحة ضد مطالبات البنك. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد أسباب مقنعة أخرى للفصل في هذه القضية من خلال المحاكمة.

27 في جلسة الاستماع التي انعقدت في 16 فبراير 2023، طلبت المحكمة تفاصيل محدثة عن المديونية التي يطالب بها البنك وصياغة دقيقة لسبل الانتصاف المطالب به. وقد تم تقديم هذه المعلومات بتاريخ 21 فبراير 2023.

سبل الانتصاف

28 اطمأنت عدالة المحكمة بأن البنك يستحق سبل الانتصاف التالية.

29 في ما يتعلق بالتسهيل المباشر، أمرت المحكمة بإلزام كل من المدعى عليها الأولى والثانية بالتضامن بما يلي:

i. أصل المبلغ القائم كما في 16 فبراير 2023، متضمنًا الفائدة المرسملة سابقًا، بقيمة 19,988,460.00 ريال قطري

ii. الفائدة المتراكمة حتى 16 فبراير 2023، التي لم تتم رسملتها سابقًا، بقيمة 57,578.08 ريال قطري.

iii. فائدة بمعدل 6.5% سنويًا اعتبارًا من 16 فبراير 2023 حتى تاريخ السداد.

iv. رسوم إدارية بقيمة 175,000.00 ريال قطري (يتم احتسابها على أساس مبلغ 35,000.00 ريال قطري لكل سنة منذ 2019 حتى 2023) وتستمر على أساس سنوي.

30 في ما يتعلق بالتسهيلات غير المباشرة، أمرت المحكمة بأن تقدم المدعى عليها الأولى، في غضون 14 يومًا من تاريخ صدور هذا الحكم، ضمانات نقدية لتغطية الكفالات والفائدة والعمولات وفق ما هو محدد على النحو التالي:

i. مبلغ وقدره 13,491,522.00 ريال قطري (يمثل إجمالي أصل مبلغ ضمان حسن التنفيذ وضمان الدفعة المستبقاة)؛ بالإضافة إلى،

ii. عمولات إجمالي التسهيلات المستحقة عن عام 2023 (وهو التاريخ المفترض أن تنتهي فيه مدة التسهيلات غير المباشرة)، بمعدل 1.7% في السنة (وهو مجموع 1.5% (عمولة بنك الدوحة) + عمولة البنك البالغة 0.2%).

تم التوجيه أيضًا بأن يتم دفع المبالغ المقدمة كضمان في حساب مغلق لدى البنك على سبيل الضمان من أجل ضمان التسهيلات غير المباشرة ما لم يتم الإفراج عن الكفالات رسميًا من قبل المستفيد المتمثل في هيئة الأشغال العامة.

31 في حالة إخفاق المدعى عليها الأولى في الامتثال للفقرة 30 أعلاه، يتعين على المدعى عليها الثانية بموجب الكفالة المبرمة بتاريخ 2015 تقديم الضمان النقدي المبين أعلاه في غضون 21 يومًا من تاريخ صدور هذا الحكم.

32 حكمت المحكمة الموقرة أيضًا لصالح البنك بالتكاليف المعقولة التي تكبدها في هذه الدعوى المقامة ضد شركة بن عمران وشركة كي إتش القابضة بالتضامن والتكافل. ومن المقرر تقييم هذه التكاليف (في حال عدم الاتفاق عليها) من قبل رئيس قلم المحكمة.

وبهذا أمرت المحكمة،

[ختم]

[موقّع]

القاضي علي مالك، مستشار الملك

قُدمت نسخة مُوقّعَة من هذا الحُكم إلى قلم المحكمة

<u>التمثيل</u>

مثَّلَت المدعية شركة د و س للخدمات القانونية ذ م م (الدوحة، قطر).

لم يحضر مُمثِّل عن المُدّعى عليه.